اقتصاد

وصفة «مداد» لتصويب مسار الاقتصاد والسياسة الاقتصادية في سورية

| الوطن

سلّط مركز دمشق للأبحاث والدراسات الضوء على السياسة الاقتصادية من حيث الوصف والتحليل وتقديم المقترحات لتصويب مسار السياسة الاقتصادية، وذلك بنشر «ورقة سياسات» بعنوان «استحقاقات برسم التصويب في مسار الاقتصاد والسياسة الاقتصادية في سورية» نفذها الاقتصادي الأكاديمي الدكتور مدين علي.

واستهلت الورقة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) بالإشارة إلى النقاش الاقتصادي الذي انفتح مؤخراً بقوة في الوسط الأكاديمي، وفي أوساط أخرى سياسية وإعلامية ونقابية، متناولاً القضايا المتعلقة بتكاليف المعيشة، والفجوة القائمة بين الدخل والاستهلاك التي تتسع في كل يوم مع الارتفاعات المستمرة والمتواصلة في المستوى العام للأسعار، من كل ذلك إلى النقاش المتعلق بمؤشرات عديدة ذات صلة مباشرة بنوعية حياة الإنسان في سورية، التي شهدت طوال سنوات الحرب تراجعاً دراماتيكياً، جراء التراجع الكبير في المداخيل الحقيقية هذا من جانب، وجراء سيطرة حالة من الفوضى الاقتصادية على السوق، ذلك في ظل غياب ملحوظ للأجهزة الاقتصادية المتخصصة من جانب آخر، ما جعل صناع السياسة الاقتصادية وأصحاب القرار، أمام امتحان صعب، ومحنة كبيرة، لجهة ما يتعلق بالهامش المُتاح لديهم، وبالتالي لجهة ما يتعلق بقدرتهم على صياغة سياسة اقتصادية متوازنة، يمكنها الجمع والتوليف، بين متناقضات بنيوية مركبة، قادرة على ردم الفجوة بين الدخل والاستهلاك، أو تضييقها على الأقل ما أمكن، في ظل ظروف سياسية واقتصادية وأمنية، غير مستقرة، وبالغة التعقيد.

وبيّنت الورقة أنه في الوقت الذي استسلمت فيه الحكومات المتعاقبة طوال سنوات الحرب للواقع، واستمرت في رهان الاعتماد على المساعدات والتسهيلات أو على الخدمات التي قدمها أفراد، أو تلك التي جاءت في سياق شبكة مصالح معقدة، شابها الكثير من الفساد والبراغماتية الانتهازية والابتزاز الرخيص للدولة، التي لم يعد لديها الهامش الكافي للضغط والمساومة، وقد جاء كل ذلك في سياق تشكل اقتصاد توسّع حتى تجاوز بحسب بعض التقديرات حدود الـ(٦٠بالمئة) من حجم العمليات على مستوى الاقتصاد السوري.

وأوضحت أنه لم يمض إلا وقت قصير، لنجد أنفسنا في مواجهة إستحقاقات نوعية قاسية وربما محرجة إلى حدٍّ كبير. فالمساعدات لم تعد مُتاحة، والأوضاع المعيشية تسوء بصورةٍ دراماتيكية، والاقتصاد دخل في مستنقع ركودٍ تضخمي عميق، والمافيا الاقتصادية في ضوءِ ما لديها من مقدرات وما تتمتع به من علاقات وإمكانات، أصبحت من الخطورة والنفوذ، بما يؤثر سلباً في الدولة السورية، وآليات الحرب وديناميات الصراع على ما يبدو مستمرة لأجل غير مسمى، يتحدد مداه في ضوء مصالح وإستراتيجيات الدول الكبرى المشرفة على إدارة الصراع. ما يعني أنه أصبح من الضروري جداً على الحكومة السورية أن تقوم بإجراء مراجعة شاملة لجهة اعتماد مقاربات مختلفة، وسيناريوهات بديلة تنطلق مما يلي:

أولاً: العمل المكثف من أجل تقوية الثقة بالدولة ككيان سوري أسمى وأرقى، والرهان على مؤسسات الدولة حصراً والقطاع الخاص الحقيقي (المنظم)، وليس على أشخاص أو على شبكات المصالح المافيوية، التي تؤمن الخدمات التي لن تجدي نفعاً في المنظور الوطني الإستراتيجي، من كل ذلك إلى ضرورة إعادة القيمة لقدسية المصلحة العامة، التي اهتزت في مخيلة شرائح واسعة من المجتمع السوري، ذلك جراء حالة الإحباط واليأس، وانتشار مظاهر الفوضى وحالة التسيب، التي أمّنت الظروف المثالية، لانتعاش رجال اقتصاد الظل والمافيا وتجار الأزمات، الذين أصبح تأثيرهم أكبر ونفوذهم أعظم، ليس في الاقتصاد فقط، بل في السياسة أيضاً، من كل ذلك إلى ضرورة شنّ حملة جدية وحقيقة مكثفة لاستئصال بنية الفساد.

ثانياً: وضع رؤية إستراتيجية خاصة بعمليات الإقراض والتمويل المصرفي، ذلك لجهة ربطها بقوة بأولوية تنمية القطاعات والأنشطة الإنتاجية المُستهدف التأسيس عليها، لتجاوز مرحلة اقتصادية انتقالية بالغة التعقيد على المستوى الاقتصادي، بمعنى: أن عملية التمويل المصرفي يجب ألا تكون خاضعة لحسابات الأجل القصير كتحقيق النمو في أرباح قطاع المصارف. مع أن ذلك لا يمكن تجاهله لأن المصارف يجب أن تعمل بمعايير اقتصادية ومصرفية، لكن المصارف في الظروف الراهنة يجب أن تكون رافعة ووسيلة لتحقيق إستراتيجية إنقاذ اقتصادي، وليست غاية أو موضع رهان بحد ذاتها.

ثالثاً: عدم المساس بواقع أسعار حوامل الطاقة، أقله في اللحظة الراهنة، ذلك نظراً لما سيترتب على ذلك من ارتفاع غير مضبوط في تكاليف الإنتاج، في الوقت الذي يتعين فيه على الحكومة أن تقوم بعملية تحفيز الإنتاج والإنتاجية، كمقدمة لتصحيح موازين اقتصادية باتت مختلة بصورة حادة.

رابعاً: عدم الرهان كثيراً على مردود السياسات قصيرة الأجل في إدارة الاقتصاد على أهميتها، لأنها باتت تكتيكية، فقدت مفعولها من الناحية العملية، نتيجة المفاعيل القاسية لواقع سياسي صلب، مُعاند ومتكلس، يتقاطع مع واقع اقتصادي هش ومتفكك، لا يمكن أن يشكل قاعدة صلبة لخدمة غايات وطنية كبرى، ما يعني ضرورة التوجه وبحزم، نحو تبني سياسات قد تكون مؤلمة بلا شك في الأجل القصير، لأن الناس يحتاجون إلى حلول إسعافية، لكنها مهمة في الأجل المتوسط والطويل، تركز على الجوانب المتعلقة بتحفيز الإنتاج والإنتاجية وزيادة العرض، انطلاقاً من أولويات معينة مرتبطة بأهداف دقيقة، على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة.

خامساً: اجتراح سياسات نقدية ومالية خلاقة، وابتكار إجراءات استثنائية، تستهدف ضبط الوضع المالي والنقدي وتوطيد دعائم الاستقرار الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، بما يجعل انتظار الكتلة النقدية المُجهزة أو المُعدة للمضاربة والمُراهنة على عامل الزمن، ما سيدفعها نحو إجراء تحويل معاكسة إلى الليرة السورية جراء التكلفة المرتفعة لعملية الانتظار الطويل الأجل.

سادساً: الابتعاد ما أمكن عن مصادر التمويل الاستثنائية بصفتها عملية سهلة ومريحة لصانع القرار الاقتصادي الراهن، تساعده في الهروب، وترحيل الأزمة بمفاعيل أشد وأعباء أثقل لمن سيخلفه، وعليه يبقى الأكثر أولوية هو التحول نحو تطوير المصادر الطبيعيّة للتمويل، التي يمكن أن تأتي بوساطة عملية تحفيز الإنتاج، وتوليد فوائض اقتصادية، وخلق دخول وأرباح، يمكن الرهان عليها كمكونات فعلية في مجموع الطلب الكلي، هذا من جانب، وكمطارح ضريبية طبيعية (عادية)، يمكن الاعتماد عليها في عملية تأمين الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام من جانب آخر.

سابعاً: خلق بيئة أعمال تنافسية أكثر شفافية ووضوحاً، سواء أكان ذلك لجهة ما يتعلق بالأهداف، أم لجهة ما يتعلق بالتشريعات والنظم الإدارية والقانونية، إذ يمكن البناء عليها في تمكين أدوات السياسة الاقتصادية، لأن تصبح أداة فاعلة بقوة من أجل تحقيق نقلة نوعية، نحو تأمين شروط ومتطلبات التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي.

وفي الإطار ذاته لابد من التأكيد أن استمرار حالة الفوضى، واستحكام قبضة الاحتكار المافيوي، وتحولها إلى خاصة بنيوية في الاقتصاد السوري، كلّ ذلك سيفوت بلا شك الفرصة على السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي يمكن أن تعتمدها الحكومة، مهما كانت غنية في مضمونها وتقنيتها، وسيحولها إلى سياسات عاجزة، وأدوات غير مفيدة، في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، سواء أكان ذلك لجهة ما يتعلق بتحفيز الاقتصاد (خاصةً العملية الإنتاجية)، أم لجهة ما يتعلق بتحسين مستوى معيشة الناس، وتخفيف مظاهر الحرمان والبؤس.

إنّ دخول الاقتصاد السوري حالة الركود العميق التي أسهمت في تكلس مفاصله، وتجفيف شرايينه منذ ما يزيد على ثلاث سنوات وحتى يومنا هذا، لا يمكن أن يُفسّر بأسباب تتعلق بانخفاض حجم الكتلة النقدية، أو في مستوى السيولة، بمقدار ما يمكن أن يُفسّر بحالة الاحتكار المستحكم، والنفوذ المتعاظم للمافيا الاقتصادية، والقوى الطفيلية، التي باتت تمتلك كتلة نقدية كبيرة، كانت قد تسربت على امتداد السنوات الماضية من تيارات الإنفاق على الناتج، بصورة دولارات أو مسكوكات ذهبية، وغير ذلك من أساليب الاكتناز التحوطي المختلفة، التي كان لها في الواقع دور كبير في تعميق فجوة الركود الاقتصادي، وتشويه السوق، وحرف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي عن مساراتها الطبيعية أو شبه الطبيعية، بصورة بات من غير الممكن احتواء مفاعيلها، بوساطة أدوات السياسة الاقتصادية الكلاسيكية. وهنا تصبح المبررات أقوى لطرح التساؤل التالي: إذا كان حجم العرض المُتاح كافياً، والمستودعات والمخازن التجارية مملوءة بالسلع والخدمات التي تنتظر المستهلك، وحجم الطلب الكلي منخفضاً جداً، جرّاء انخفاض الدخول بالمقارنة مع العرض، (هذا ما يتم طرحه والتأسيس عليه من مؤيدي سياسة تحفيز النمو بدفع الطلب، بوساطة زيادة حجم الإنفاق العام، وتحديداً على بند الرواتب والأجور)، إذاً، لماذا لا تنخفض الأسعار؟ وكيف يمكن تفسير بقائها معاندة عند مستويات مرتفعة، تتجاوز إلى حدٍّ كبير حجم القدرة الشرائية لأغلبية المجتمع السوري؟!

ثامناً: إعادة النظر في بنية المالية العامة للدولة السورية، التي تمكنت طوال تاريخها الطويل من أن تكون أداة مالية حقيقية، ولم تتمكن من أن ترتقي كي تكون أداة تنمية اقتصادية حقيقية، مرتبطة بإستراتيجيات واضحة ومحددة، وربما يعود جزء من مشكلتها لعوامل وأسباب، لا تتعلق بها بمقدار ما تتعلق بعدم امتلاك جميع الحكومات السابقة لرؤية إستراتيجية واضحة لدور المالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة، ولدورها في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. ولذا فإننا نعتقد أن المطلوب الآن على مستوى المالية هو إجراء عملية إعادة هيكلة نوعية، تطول الإستراتيجيات التي كانت تحكم أولويات سياسات الإنفاق العام، وإعادة تصويبه بصورة مركزة نحو أهداف واضحة ومحددة، تنطلقُ من خريطة أولويات إنتاجية/ قطاعية، يمكن أن تساعد في تنفيذ عملية عبور هادئ وسلس لمرحلة اقتصادية انتقالية شائكة ومعقدة، يتعين على الاقتصاد السوري أن يتجاوزها، إن لم يكن بأرباح وهذا متعذر الآن، فبتكاليف اقتصادية واجتماعية أقل.

إلغاء ترخيص خمس شركات تطوير عقاري.. وعرنوس يهدد بسحب تراخيص الشركات التي لا مشروعات لها

| صالح حميدي

هدّد وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس الشركات التي ليس لها مشاريع وأبنية سكنية بسحب الترخيص منها داعياً خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري أمس جميع المطورين العقاريين الذين حصلوا على تراخيص إلى البدء الفوري بإشادة الضواحي السكنية، مؤكداً أن الفرص موجودة ومطروحة من الهيئة لهذه المشاريع.

ولفت عرنوس خلال الاجتماع إلى أهمية العمل في مجال التطوير العقاري من خلال إحداث وتأسيس شركات متخصصة بهذا المجال مع الحاجة الماسة لإقامة الضواحي السكنية التي تساعد في حل أزمة السكن وخاصة ضمن الظرف الراهن، لافتاً إلى أن الوزارة سوف تتابع أعمال ونشاطات هذه الشركات والوقوف على مدى جديتها في هذا الموضوع واعداً من يثبت أنه يعمل على أرض الواقع بالحصول على كل الدعم.

وتناول مجلس إدارة الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري في جلسته أمس برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان رئيس مجلس الإدارة عدة مواضيع أبرزها الترخيص لعدد من الشركات ترخيصاً أولياً بعد أن استكملت الأوراق والبيانات المطلوبة وفق القانون رقم ١٥ الناظم لعمل الهيئة وإعطاء الترخيص النهائي لعدد آخر من الشركات الراغبة بالدخول في سوق العقارات كانت قد حصلت على الترخيص الأولي سابقا.

وخلال الاجتماع قدم مدير عام الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري أحمد حمصي عرضاً عن الشركات المتقدمة للحصول على الترخيص الأولي حيث تمت مناقشة البيانات والثبوتيات وأسماء الأشخاص المؤسسين لكل شركة على حدة وبعدها أعطيت الموافقة على الترخيص الأولي لثماني شركات وأعطيت الموافقة والترخيص النهائي لعدد آخر من الشركات كانت قد حصلت على الترخيص الأولي وصدقت نظامها الأساسي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأصبح لديها سجل تجاري وعددها أربع شركات إضافة إلى ذلك أقر مجلس الإدارة إلغاء ترخيص خمس شركات لم تستطع الهيئة التواصل معها ولم تسدد التزاماتهم المالية عن السنوات الماضية كما أعطت الفرصة لـ١١ شركة لغاية الاجتماع القادم لتسديد باقي التزاماتهم أو إلغاء التراخيص.

DAMASCUS CARGO VILLAGE

دعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية لشركة قرية دمشق للشحن

يتشرف مجلس إدارة شركة قرية دمشق للشحن بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والذي سيعقد في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد الواقع في 2017/6/11 بفندق برج الفردوس بدمشق للبحث في جدول الأعمال التالي:

1- سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2016 وخطة عمل السنة التالية.
2- سماع ومناقشة تقرير مفتش الحسابات عن حساب ميزانية الشركة وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
3- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومفتش الحسابات والميزانية الختامية للعام 2016 والمصادقة عليهم.
4- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016.
5- انتخاب مدقق الحسابات للعام 2017 وتحديد بدل أتعابه.
6- تعيين الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
7- إقرار المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وفقاً للمادة (156) من قانون الشركات.
8- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للتعاقد وفقاً للمادة (152) من قانون الشركات.
9- انتخاب عضو جديد في مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل.

يكون اجتماع الهيئة العامة العادية قانونياً بحضور مساهمين يملكون ما يزيد عن نصف أسهم الشركة، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد الجلسة الثانية في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم وفي المكان ذاته.
وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما بلغ عدد الأسهم الممثلة.

التسجيل لحضور الاجتماع:
على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع التواجد قبل الموعد المحدد للاجتماع مصطحبين معهم الهوية الشخصية لتثبيت الحضور أصالةً ووكالةً.
ويبقى التسجيل لحضور الاجتماع مفتوحاً حتى ساعة انعقاد اجتماع الهيئة العامة.
علماً إن البيانات المالية للشركة متاحة بالكامل لكل مساهم يود الاطلاع عليها في مقر الشركة. كما يمكن الاطلاع عليها على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (www.scfms.sy).

بيان المركز المالي كما في 2016/12/31

البيان	الايضاح	2016/12/31	2015/12/31
الأصول			
الأصول غير المتداولة :			
صافي الموجودات الثابتة	1	66,807,207	69,185,357
موجودات اخرى	2	1,000,000	1,000,000
إجمالي الأصول غير المتداولة		67,807,207	70,185,357
الأصول المتداولة :			
المدينون	3	426,675	286,675
نقدية	4	50,274,035	28,778,329
اجمالي الأصول المتداولة		50,700,710	29,065,004
اجمالي الاصول		118,507,917	99,250,361
أسهم اعضاء مجلس الادارة		8,352,000	8,352,000
حقوق المساهمين :			
رأس المال المصرح به والمدفوع		69,600,000	69,600,000
الاحتياطي القانوني	5	10,315,575	7,522,533
أرباح الفترة		19,082,539	7,076,840
الأرباح المدورة	6	0	3,190,715
أرباح إعادة تقييم النقدية-غير محققة		8,191,277	3,934,388
اجمالي حقوق المساهمين		107,189,391	91,324,476
الخصوم المتداولة :			
الدائنون	7	896,426	782,067
تعويض مجلس الادارة		1,256,869	478,402
ايراد مقدم	8	0	100,000
نفقات مستحقة غير مدفوعة	9	173,500	43,000
مؤونة ضريبة الدخل	10	8,991,731	6,522,416
اجمالي الخصوم المتداولة		11,318,526	7,925,885
اجمالي حقوق الملكية + الخصوم		118,507,917	99,250,361
أسهم اعضاء مجلس الادارة		8,352,000	8,352,000

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات

بيان التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١

	البيان	2016/12/31	2015/12/31
التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي			
	صافي ربح قبل الضريبة	32,187,314	13,666,443
	أرباح إعادة تقييم النقدية-غير محققة	(4,256,889)	(3,035,297)
	الاهتلاكات	2,378,149	2,690,700
	التغير في المدينين	(140,000)	531,585
	التغير في الدائنين	114,359	415,903
	مكافأة أعضاء مجلس الادارة	(478,402)	(225,039)
	التغير في النفقات المستحقة	130,500	10,575
	التغير في الايرادات المقبوضة مقدما	(100,000)	-
	الضريبة المدفوعة	(2,328,659)	(1,193,540)
	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	27,506,372	12,861,330
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
	توزيع أرباح للمساهمين	(10,267,555)	(3,480,000)
	صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	(10,267,555)	(3,480,000)
	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه	4,256,889	3,035,297
	صافي التغير	21,495,706	12,416,627
	رصيد النقدية في بداية الفترة	28,778,329	16,361,702
	رصيد النقدية في نهاية الفترة	50,274,035	28,778,329

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات

بيان التغيرات في حقوق المساهمين عن الفترة المنتهية في 2016/12/31

	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	أرباح (خسائر) مدورة	أرباح الفترة	أرباح إعادة تقييم النقدية - غير محققة	مجموع حقوق الملكية
رصيد 2015/1/1	69,600,000	6,459,419	4,172,020	2,498,695	899,091	83,629,225
تدوير رصيد 2014	-	-	2,498,695	(2,498,695)		-
أرباح الفترة	-	-	-	7,076,840		7,076,840
توزيعات أرباح	-	-	(3,480,000)	-		(3,480,000)
أرباح إعادة تقييم النقدية -غير محققة					3,035,297	3,035,297
احتياطي قانوني		1,063,115				1,063,115
رصيد 2015/12/31	69,600,000	7,522,533	3,190,715	7,076,840	3,934,388	91,324,476
رصيد 2016/1/1	69,600,000	7,522,533	3,190,715	7,076,840	3,934,388	91,324,476
تدوير رصيد 2015	-	-	7,076,840	(7,076,840)		-
أرباح الفترة	-	-	-	19,082,539		19,082,539
توزيعات أرباح	-	-	(10,267,555)	-		(10,267,555)
أرباح إعادة تقييم النقدية -غير محققة					4,256,889	4,256,889
احتياطي قانوني		2,793,042				2,793,042
رصيد 2016/12/31	69,600,000	10,315,575	0	19,082,539	8,191,277	107,189,391

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2016/12/31

	الايضاح	2016/12/31	2015/12/31
الايرادات			
ايرادات التخزين		34,818,000	16,311,415
اجمالي الايرادات		34,818,000	16,311,415
المصاريف العامة			
الرواتب والاجور	11	(2,138,708)	(1,485,840)
المصاريف الادارية والمالية	11	(2,370,718)	(1,503,729)
الاهتلاكات	11	(2,378,149)	(2,690,700)
اجمالي المصاريف العامة		-6,887,575	(5,680,269)
الربح التشغيلي		27,930,425	10,631,146
أرباح إعادة تقييم النقدية-غير محققة	12	4,256,889	3,035,297
صافي الربح قبل الضريبة		32,187,314	13,666,443
ضريبة الدخل		(4,797,974)	(2,012,790)
صافي الربح بعد الضريبة		27,389,340	11,653,653
ربحية السهم الأساسية و المخففة	13	39.35	16.74

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 جزءاً أساسياً من البيانات المالية المقدمة

مدير الحسابات — مدقق الحسابات — مجلس الإدارة

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
Association of Syrian Certified Accountants

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة قرية دمشق للشحن المساهمة المغفلة العامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة قرية دمشق للشحن المساهمة المغفلة العامة والتي تتكون من الميزانية المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وأدائها المالي وتدفقها النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في التقرير.

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين /IESBA/ولقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد المذكورة.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك التي كانت بحسب تقديرنا المهني الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية في الفترة الحالية، وقد حظيت هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين رأينا حولها، ولسنا لاثنوه بتقديم رأي منفصل حول هذه المسائل.

اسم: شركة جواد ومنصور (جمرك الشهبة السورية) — رقم الترخيص / رهن / — دفتر ٢٩٥٤

كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد يحتوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة لتدقيق عدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة مبدأ الاستمرارية، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها،التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

كما يتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٦:

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي، وتلك لا تتضمن البيانات المالية وتقريرنا حول تدقيقها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد عليها.

- في سياق تدقيقنا للبيانات المالية فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى، وأثناء ذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى مختلفة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو يظهر بأن فيها أخطاء جوهرية. إذا استنتجنا بناءً على ما قمنا به فإنه ليس لدينا شيء يستدعي الإبلاغ عنه في هذا المجال.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

خلال إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن المؤكد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تحدث الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو تجميعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك، فإننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد يحتوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة لتدقيق عدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة مبدأ الاستمرارية، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها،التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

كما يتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

دمشق ٢٠١٧/٢/٦

شركة جواد ومنصور (J.M) المحاسبة المقيدة المسؤولية